بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

الرباط في 11 شوال 1435

الموافق لـ : 08 غشت 2014

منشور رقم 14/2014

إلى

السيد وزير الدولة
والسيدات والسادة الوزراء
والمندوبين السامين والمندوب العام والمندوب الوزاري

الموضوع : إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

يجري الإعداد لمشروع قانون المالية لسنة 2015 في سياق يتسم بتأكيد التطور الإيجابي للمؤشرات الاقتصادية لبلادنا، وعودة الوضعية الاقتصادية إلى حالة من الاستقرار النسبي، والتي تجلت أساسا في تحسن مستوى النمو والصادرات، وفي التقليص المهم للعجزين المالي والخارجي والحد من تراجع الموجودات الخارجية، والتأكيد على التصنيف السيادي للمغرب في "درجة الاستثمار" مع استرجاع تنقيط الآفاق المستقبلية لبلادنا من "سالبة" إلى "مستقرة"، واللجوء الموفق لبلادنا إلى السوق المالي الدولي، وتجديد اتفاقية خط الوقاية والسيولة مع صندوق النقد الدولي.

وفي هذا الإطار، ارتفع معدل استخدام الطاقة الإنتاجية، كما عرفت الصادرات المرتبطة بالمهن العالمية للمغرب تحسنا ملحوظا خلال الفصل الأول من هذه السنة، حيث ارتفعت صادرات قطاع السيارات بـ 35,6%، والإلكترونيك بـ 25,9%، والطائرات بـ 6,1%. كما تأكدت دينامية قطاع الخدمات، وواصلت السياحة انتعاشها، محققة، خلال نفس الفترة، نموا بـ 8,8% بالنسبة لعديد الوافدين و9,6% بالنسبة لعدد الليالي السياحية.

وبالرغم من تأخر التساقطات المطرية خلال بداية السنة الفلاحية، فمن المنتظر أن يحقق الموسم الفلاحي إنتاجا يناهز 68 مليون قنطار، ليتجاوز بذلك معدل الإنتاج السنوي المسجل خلال السنوات الأخيرة. كما يُنتظر أن يستفيد الموسم الفلاحي من التحول الذي بدأت تعرفه تركيبة القيمة المضافة الفلاحية بفضل مخطط المغرب الأخضر، وذلك بتسجيل مساهمة أكبر لأنشطة تربية الماشية وزراعة أشجار الفواكه والخضراوات (70% من القيمة المضافة الفلاحية).

وتؤكد كل هذه المؤشرات، المنحى الإيجابي لاقتصادنا الوطني والاستعادة التدريجية لتوازناتنا الماكروالاقتصادية، كل ذلك جاء نتيجة التدابير التصحيحية المتخذة، وتضافر جهود كل القطاعات وتدابير التتبع واليقظة للمالية العمومية، حيث تم تقليص عجز الميزانية من 7,3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2011 إلى 5,5% سنة 2013، في أفق تحقيق 4,9% سنة 2014 و 4,3% سنة 2015، على درب الاستعادة التدريجية للتوازنات المالية والتحكم في المديونية العمومية.

كما تم تقليص عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات من 9,7% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012 إلى 7,6% سنة 2013، في ارتباط مع التحسن الملموس والمتواصل لصادرات المهن العالمية للمغرب وكذا صمود القطاعات الأخرى، وبالموازاة مع المستوى القياسي الذي حققته بلادنا على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والذي ناهز 40 مليار درهم.

لكن يبقى تعزيز الاستقرار والتطور الاقتصادي لبلادنا والاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية محفوفا بمجموعة من المخاطر تكمن أساسا في بطء تعافي الظرفية الاقتصادية الدولية وتقلبات أسعار الطاقة بالنظر للمخاطر الجيوسياسية القائمة. كما تنضاف إلى هذه المخاطر، كلفة تحمل أعباء مالية إضافية مرتبطة بتنزيل الإصلاحات من مثل إصلاح القضاء، وتفعيل إصلاح منظومة التقاعد، وتفعيل الجهوية المتقدمة وتنظيم الانتخابات، ومواصلة مواكبة البرامج الاجتماعية ومعالجة متأخرات الأداء لفائدة المقاولات، ومواصلة تصحيح الوضعية المالية للصندوق الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

وفي هذا السياق، يبقى الحفاظ على التوازنات الاقتصادية والمالية لبلادنا رهينا بدعم معدل النمو وتحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي من جهة، وبمواصلة مجهودات التحكم في النفقات، وتعبئة الموارد الجبائية، وتعبئة الهبات، وتعبئة الموارد المتأتية من المؤسسات العمومية، من جهة أخرى. لذا، وبالرغم من النتائج المشجعة التي تم تحقيقها على مستوى الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة،

يجب مواصلة التعبئة الناجعة للإمكانيات المتاحة مع التحلي بالحذر واليقظة من أجل تعزيز التوجه الإيجابي لمؤشراتنا الاقتصادية والمالية، وتحقيق شروط إنجاح نموذجنا الاقتصادي التنموي التضامني وتفعيل الإصلاحات اللازمة لربح رهانات التنمية بأبعادها المادية واللامادية، وتوزيع ثمارها بشكل متوازن بين جميع المغاربة كما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لاعتلاء جلالته عرش أسلافه الميامين.

ومن هذا المنطلق، فإن كل القطاعات الوزارية والمؤسسات مدعوة للتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبنك المغرب من أجل إنجاز الدراسة، التي أوصى بها جلالته، لقياس القيمة الإجمالية للمغرب، ما بين 1999 ونهاية 2013، واعتمادها كمعيار أساسي خلال وضع السياسات العمومية، وذلك لتعميم استفادة جميع المغاربة من ثروات وطنهم.

ووفق هذا المنظور تمت بلورة أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2015، بما يستجيب لتطلعات جلالة الملك حفظه الله وتوجيهاته السامية، ويمكن من مواصلة تنفيذ البرنامج الحكومي وأولويات وآفاق العمل الحكومي للنصف الثاني من هاته الولاية.

ويهدف هذا المشروع إلى المساهمة في تفعيل إصلاحات وبرامج ذات أولوية، منها أوراش سياسية تشكل لبنة أساسية في مواصلة البناء الديمقراطي وتنزيل الدستور وتفعيل الجهوية، وأوراش اقتصادية تساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز الثقة وخلق ظروف الإقلاع الاقتصادي، وأوراش اجتماعية وثقافية تساهم في تطوير الخدمة العمومية وترسيخ وتطوير التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي وتدعيم التنوع الثقافي، وإصلاحات هيكلية وقطاعية كبرى تساهم في الرفع من مستوى تنافسية وجاذبية بلادنا.

وبالنظر إلى هذه الرهانات وانطلاقا من هذه المرتكزات، سيتمحور مشروع قانون المالية لسنة 2015 حول الأولويات التالية :

<u>أولا</u>. تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة

<u>ثانيا</u>. تسريع تنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية الكبرى وتفعيل الجهوية

<u>ثالثا</u>. دعم التماسك الاجتماعي والمجالي والبرامج الاجتماعية وإنعاش الشغل

<u>رابعا</u>. مواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية

أولا. تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته وإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولة

يشكل تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته لدى كافة الفاعلين وطنيا ودوليا، أولوية قصوى بالنسبة للحكومة، فهذه الثقة في الإصلاحات الكبرى التي انتهجتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله، هي التي أهلت بلادنا للحفاظ على موقعها المستقر وجاذبيتها وسط محيط دولي وإقليمي مضطرب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وهي التي مكنتنا من ولوج الأسواق المالية بشروط ميسرة وتفضيلية، كان آخرها النجاح الهام الذي حققته بلادنا بإصدار سندات بـ 1 مليار أورو على مدى 10 سنوات وبسعر فائدة لا يتعدى 3,5%. وهي التي جعلت بلادنا محط إشادة من طرف شركائها ومن صندوق النقد الدولي، ووكالات التصنيف الائتماني، ووجهة مفضلة للمستثمرين وقطبا جهويا للمبادلات التجارية والمالية.

وبناء على هذه النجاحات، يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2015 لبنة إضافية لتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته لدى كافة الفاعلين، مؤسسات وأفرادا، وطنيين و أجانب، قطاعا عاما وخاصا، وإنعاش الاستثمار الخاص وتعزيز دور بلادنا كقطب جهوي للاستثمار والإنتاج والمبادلات، وذلك من خلال المحاور التالية :

1. **مواصلة مجهود الاستثمار العمومي** وفق منظور ينبني على تعبئة ناجعة للموارد العمومية المتاحة والتي تم ويتم توفيرها بفضل الإصلاحات والإجراءات المتخذة للتحكم في عجز الميزانية، وتوجيهها خصوصا نحو الاستثمار المنتج لتأهيل البنيات التحتية الأساسية والتجهيزات الكبرى وتثمينها وخلق الشروط لحسن استغلالها وتكاملها، واستعمال الآليات الجديدة في إنجازها واستغلالها وخاصة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

2. **مواصلة دعم وتطوير وتسريع وتيرة إنجاز المخططات القطاعية** وتوفير شروط التكامل والالتقائية بينها واعتماد آليات المتابعة والتقويم، وحسن توظيف الاعتمادات المرصودة لها سواء تعلق الأمر بمخطط "المغرب الأخضر" ومخطط "الإقلاع الصناعي" و"رؤية 2020 للسياحة" وبرنامج "الطاقات المتجددة" و برامج الحفاظ على البيئة و"مخطط هاليوتيس" والاستراتيجية الوطنية للوجستيك، وتثمين منتوجات الصناعة التقليدية.

كما ينبغي الحرص، في نفس الوقت، على التوطين الجهوي المتوازن للمشاريع الاستثمارية العامة والخاصة، بما يمكن من انبثاق أقطاب جهوية تنافسية والرفع من مساهمتها في تأهيل الجهات وإدماجها في الاقتصاد الوطني.

3. **تفعيل المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية**، بما يكرس الأولوية التي توليها الحكومة للصناعة من أجل تحقيق إقلاع حقيقي للصناعة ببلادنا، بهدف زيادة حصة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام بـ 9 نقاط، لينتقل من 14 إلى 23 في المائة في أفق 2020، وإحداث نصف مليون منصب شغل في نفس الأفق، وذلك من خلال إحداث صندوق لمواكبة ودعم التطوير الصناعي، وتفعيل مقاربة جديدة لتعبئة الوعاء العقاري العمومي لإحداث مناطق صناعية مخصصة للكراء وبمواصفات عالية، وذلك بغرض دعم المقاولات والقطاعات التي تنتج قيمة مضافة عالية و تطور العرض التصديري و توفر فرصا للشغل.

4. **العمل على تثمين الاستقرار الذي تعيشه بلادنا والثقة والمصداقية التي تحظى بهما، من أجل توطيد أسس النموذج الديبلوماسي المغربي في بعده الاقتصادي** عبر التموقع كقاطرة في العلاقات جنوب جنوب على المستوى الإفريقي والمغاربي والعربي خاصة الشراكة المتميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي، بالموازاة مع تفعيل شراكات متوازنة وذات النفع المتبادل مع دول الشمال وخاصة ما تعلق منها باتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية. هذا فضلا عن تنويع الشراكات وتعزيز الانفتاح على القوى الاقتصادية الصاعدة، وعلى رأسها روسيا والصين.

5. **تحفيز القطاع غير المنظم على الاندماج التدريجي في الدورة الاقتصادية** وتشديد المراقبة الجبائية والجمركية واستثمار كل الآليات القانونية والجبائية والجمركية المتاحة لمحاربة الغش والتملص الضريبيين ومحاربة التهريب والإغراق والتصريحات الجمركية الناقصة واستيراد المواد المقلدة والحرص على تطبيق معايير الجودة والسلامة للسلع المستوردة، بما يضمن حماية المستهلك والشفافية والمنافسة الشريفة بين الفاعلين الاقتصاديين ويحمي النسيج الاقتصادي الوطني.

6. **مواصلة إيلاء العناية اللازمة لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص** من خلال تطوير الإطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار عبر جملة من الإجراءات تهم مراجعة القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار وإعطاء الأولوية لتسريع البث في المشاريع الاستثمارية المقدمة للجان الاستثمار على المستويين الوطني والجهوي، ومتابعة تنفيذها وتذليل العراقيل التي تواجهها، ومواصلة تبسيط المساطر المتعلقة بالاستثمار.

7. **مواصلة دعم المقاولات ولاسيما المقاولات الصغيرة والمتوسطة** من خلال مواصلة معالجة دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم في إطار "المصدم" ، وتسريع إرجاعات الضريبة على القيمة المضافة، وتسريع أداء المتأخرات المتراكمة على الإدارات والمؤسسات العمومية وتقليص آجال التسديد المتعلقة بالصفقات العمومية، والحرص على التطبيق الفعلي للأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية في احترام للالتزامات الدولية للمغرب، وتفعيل استفادة المقاولات الصغرى والمتوسطة من حصة 20 في المئة من الصفقات العمومية.

8. **دعم التصدير والمقاولات التصديرية والرفع من قدرات وتنافسية المقاولات المصدرة**، وذلك للاستفادة من اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية والتبادل الحر التي تتوفر عليها بلادنا مع محيطها العربي والأوربي وكذا مع الولايات المتحدة المريكية ودوره المتجدد والفاعل في التعاون جنوب جنوب بفضل السياسة الرشيدة التي يقودها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، بما يعزز موقعه ويستثمر علاقاته المتميزة مع الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

ثانيا. تسريع تنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية الكبرى وتفعيل الجهوية

إذا كان إنعاش الاقتصاد وترسيخ الثقة يرتبط بدعم دينامية الاستثمار وتأهيل النسيج المقاولاتي، فإنه يرتبط كذلك بضرورة استكمال البناء المؤسساتي عبر التنزيل السريع والسليم لمقتضيات الدستور، موازاة مع الرفع من وتيرة الإصلاحات المهيكلة وتفعيل الجهوية.

ومن هذا المنطلق، ينبغي تثمين المجهودات المبذولة على مستوى إعداد القوانين التنظيمية، عن طريق الإسراع بإخراج القوانين، خاصة تلك التي توجد في طور الإعداد، أو في مسطرة المصادقة.

كما يجب مواصلة الدفع قدما بعجلة الإصلاحات الهيكلية، خاصة ما تعلق منها بمنظومة العدالة، والجهوية، والمجتمع المدني، والإعلام، والقانون التنظيمي للمالية، والمقاصة، والضريبة، وأنظمة التقاعد، وذلك وفق مقاربة توازن بين التشارك والحوار والفعالية في اتخاذ القرار وفي التنزيل. **وفيما يخص الإصلاحات ذات البعد المؤسساتي،** ينبغي إعطاء الأولوية لما يلي :

1. **تنزيل ميثاق إصلاح منظومة العدالة،** وفق ما تم تسطيره في المخطط الإجرائي للميثاق، في ظل تفعيل أهدافه الرئيسية التي تروم توطيد استقلال السلطة القضائية، وتخليق منظومة العدالة، وتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات، والارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء، وإنماء القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة.
2. **وضع الإطار المؤسساتي لانبثاق نموذج تنموي جهوي وفقا لتوجيهات جلالة الملك حفظه الله،** باعتباره ورشا استراتيجيا مستعجلا بما يضمن تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة لكافة جهات بلادنا. لذا، ستعمل الحكومة وبالتعاون مع كل الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على وضع الآليات الكفيلة بتفعيل هذا الورش الحيوي، وإنجاح الاستحقاقات الانتخابية المقررة سنة 2015، بما يضمن إفراز النخب المؤهلة لتدبير الشأن الجهوي والمحلي. وفي هذا الإطار، ينبغي إرساء صندوقي التأهيل الاجتماعي والتضامن بين الجهات كما أقرهما الدستور.
3. **ضرورة المضي قدما في تفعيل اللاتمركز الإداري،** وتأهيل المصالح الخارجية للوزارات والإدارات الحكومية، وتقوية آليات التنسيق فيما بينها ومع الجماعات الترابية، بما يضمن التنزيل الفعال والمندمج للسياسات العمومية، ويقوي أثرها على ظروف ومستوى عيش المواطنات والمواطنين بشكل متوازن في كل جهات المملكة.

وإذا كانت الإصلاحات التي ترمي لاستكمال البناء المؤسساتي لبلادنا تشكل أهمية قصوى، فيجب أن تحظى **الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية** بنفس القدر من الأهمية والفعالية في التنزيل، وذلك من خلال :

1. **إرساء إصلاح أنظمة التقاعد** وفق منطق **التشاور والتشارك** مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، و**التدرج** في التنزيل **والحفاظ على الحقوق المكتسبة،** مع اتخاذ القرارات الضرورية والمستعجلة لضمان التوازن المالي لأنظمة التقاعد في إطار الحوار داخل اللجنة الوطنية، وذلك في أفق تفعيل الإصلاح المندمج والشامل لأنظمة التقاعد بما يضمن ديمومتها على المدى البعيد.

2. **مواصلة إصلاح صندوق المقاصة وفق نفس المقاربة التي تنبني على تحقيق الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الدعم**. فمن جهة، يجب مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين، وخاصة الفئات المعوزة والطبقة المتوسطة، ومن جهة أخرى، ينبغي الحفاظ على التوازنات المالية وتوفير هوامش إضافية يتم توجيهها لدعم الاستثمار المنتج وتعزيز شبكة الخدمات الاجتماعية، وخاصة في مجالات التعليم والصحة والسكن، ودعم واستهداف بعض الفئات المعوزة المحددة.

وفي هذا الإطار، ينبغي مواصلة تطبيق نظام المقايسة بالنسبة للمواد البترولية، موازاة مع تحسين حكامة سلسلة نظام الدعم بما يضمن الشفافية التجارية والمالية، وتفعيل مقتضيات العقد البرنامج المبرم مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وذلك بمواصلة تعويض دعم الفيول الموجه لإنتاج الكهرباء بدعم جزافي محدد. كما سيتم إطلاق برنامج لدعم وتشجيع استعمال الطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي في مجال ضخ المياه والضيعات الفلاحية المغطاة.

3. **مواصلة إصلاح النظام الجبائي**، عبر تنزيل توصيات المناظرة الوطنية لسنة 2013، خاصة ما تعلق منها بتوسيع الوعاء الضريبي، وإدماج القطاع غير المهيكل والتقليص من الإعفاءات الضريبية غير المجدية اقتصاديا واجتماعيا، وإصلاح منظومة الضريبة على القيمة المضافة خاصة عبر الإقرار التدريجي لسعرين ومواصلة إرجاع دين هذه الضريبة لفائدة المقاولات المستحِقة، والتركيز على محاربة الغش والتملص الضريبيين.

4. **مواصلة التنزيل التدريجي لمقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية**، خاصة ما تعلق منه باعتماد هيكلة ميزانياتية مبنية على البرامج والبرمجة المتعددة السنوات، وقياس نجاعة الأداء، واعتماد تتبع وتقييم الإنجاز بما يكرس المبادئ الحديثة للتدبير الميزانياتي.

وإذا كانت المرحلة التجريبية الأولى قد أبانت عن انخراط وتعبئة القطاعات الوزارية الأربعة المعنية، فإن هذه القطاعات الوزارية، بالإضافة إلى القطاعات الوزارية الخمس التي تقرر انخراطها في المرحلة التجريبية الثانية برسم سنة 2015، مدعوة إلى التعاون مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، من أجل توفير ظروف إنجاح التنزيل التجريبي للإصلاح، في أفق تعميمه على كافة القطاعات الوزارية. كما يجب التأكيد على ضرورة التعبئة من أجل الشروع في تطبيق كل مضامين الإصلاح، فور انتهاء مسطرة المصادقة على مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية، وذلك وفق المخطط الإجرائي للتنزيل الذي يقره القانون.

5. **مواصلة تفعيل التدابير الرامية لتحسين حكامة ومردودية المحفظة العمومية**، عبر إصلاح نظام المراقبة المالية للدولة على الشركات والمؤسسات العمومية، وتعميم آليات التدبير المرتكز على نجاعة الأداء (هيكلة الميزانيات بناء على البرامج، التعاقد، البرمجة المتعددة السنوات،..).

ثالثا. دعم التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وإنعاش الشغل

إذا كان تحقيق انتعاش اقتصادي حقيقي يرتبط بضرورة الإسراع بتفعيل الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية ذات الأولوية، فإنه يرتبط كذلك ارتباطا وثيقا بضرورة بلورة وتفعيل الآليات الكفيلة باندماج السياسات الاجتماعية وتوجيهها نحو إدماج كافة فئات المجتمع وكل جهاته ومناطقه في الدينامية الاقتصادية وإنتاج الثروة والاستفادة من ثمارها بشكل عادل ومتوازن.

ومن هذا المنطلق، يجب العمل على وضع أسس سياسة اجتماعية وتضامنية فعالة ومندمجة، مبنية على تكامل وانسجام تدخلات كل القطاعات، وكذا الاهتمام بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال مواكبة التعاونيات لتطوير الأنشطة المدرة للدخل وتثمين وتسويق المنتوج المحلي والمؤهلات المتنوعة باختلاف المناطق.

كما أن تنسيق وتكامل تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية مع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية وعلى رأسها التعليم والصحة والتجهيز والنقل والفلاحة والماء والداخلية والتضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية... والمكتب الوطني للماء والكهرباء...، سيمكننا من بلوغ الأهداف المنشودة على مستوى مكافحة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي في الأحياء الهامشية وفي القرى والمناطق الجبلية والنائية.

وفي ذات الوقت، ستواصل الحكومة إعطاء دفعة جديدة للتشغيل من خلال إطلاق استراتيجية وطنية للتشغيل تنبني على توسيع وتجويد العرض الموجه للتشغيل من خلال التكوين وإعادة التكوين الرفع من نجاعة برامج إنعاش التشغيل.

يضاف إلى ذلك، العمل على استدامة وتحسين موارد صندوق التماسك الاجتماعي لتعزيز استهداف الفئات المعوزة عبر برامج المساعدة الطبية، وتيسير، والمبادرة الملكية "مليون محفظة"، والدعم المباشر للأرامل في وضعية هشاشة. وفي نفس الإطار، ستعمل الحكومة على الرفع من عدد المستفيدين من برنامج "تيسير" للمساعدات المالية المباشرة لفائدة تمدرس أبناء الأسر الفقيرة والمعوزة وتوسيع الاستفادة من المنح ليشمل المستحقين اجتماعيا، وفق معايير مضبوطة.

كما يجب، مواصلة جهود تعميم التعليم المدرسي والجامعي والمهني والرفع من جودته، وتعزيز وتحسين الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية وتسريع وتيرة تعميم نظام المساعدة الطبية والرفع من جودة الخدمات.

كما ينبغي مواصلة تنزيل الخطة الحكومية للمساواة وبرامج تطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات، إضافة إلى التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء، والولوج المتساوي لمناصب اتخاذ القرار السياسي والإداري والاقتصادي، ومحاربة العنف ضد النساء والتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف.

كما ينبغي مراجعة سياسة إعداد التراب الوطني وتحسين شروط الحصول على السكن اللائق، بوضع استراتيجيات تهم تدبير المجال الحضري والرصيد العقاري والمجالات الحساسة وإعداد وثائق التخطيط، ووضع سياسة للتحكم في التطور العمراني والاستجابة لحاجيات التطور الطبيعي للمدن ووضع حد للتجاوزات في مجال التعمير والبناء.

هذا، فضلا عن مضاعفة الجهود لتكثيف وتنويع العرض السكني، مع إيلاء أهمية خاصة للسكن الموجه للفئات الاجتماعية ذات الدخل المتوسط والمحدود، وتسريع تنفيد برامج القضاء على مدن الصفيح ومعالجة السكن المهدد بالانهيار.

ووفق نفس المنظور، ينبغي مواصلة العمل لتثمين الثرات الثقافي ودعم الأنشطة الفنية والإبداعية بكل أصنافها، موازاة مع توجيه اهتمام خاص لتأطير الشباب وضمان انخراطهم في المسيرة التنموية لبلادنا، من خلال تقوية شبكة المراكز الثقافية والمكتبات ودور الشباب ومراكز التكوين الرياضي والمراكز الرياضية للقرب.

كما يجب إيلاء عناية خاصة لمغاربة العالم وفق مقاربة توازن بين تعزيز وتحصين الهوية الوطنية في أبعادها الروحية واللغوية والثقافية، وتحسين فعالية الخدمات المقدمة لهم، والحفاظ على حقوقهم ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تحسين الآليات والمساطر التي تشجعهم على الاستثمار، ومعالجة الإشكاليات المرتبطة بنظام الصرف بالنسبة للعائدين للاستقرار نهائيا بالمغرب وتمكينهن من التصرف الحر في أموالهم وممتلكاتهم.

كما يجب مواصلة تفعيل التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بسياسة الهجرة بما ينسجم مع قيم المغرب النبيلة وحضارته العريقة وروح الدستور الجديد وما يفرضه القانون الدولي وما تمليه ضرورة ترسيخ مكانة المغرب وتوثيق إشعاعه ضمن محيطه الجهوي.

رابعا. مواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية

إن إعطاء الأولوية لتثبيت الثقة وإنعاش الاقتصاد وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الأساسية، يندرج في إطار المنظور المتجدد لوضع أسس نمو شامل ومستدام، يضمن التوازنات الاجتماعية والمجالية والماكرواقتصادية. ولذلك ينبغي تثبيث التدابير التي تم اتخادها لاستعادة التوازنات الماكرواقتصادية باعتبارها أساسا لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

ومن هذا المنطلق، يجب أن يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2015، مرتكزا لمواصلة الالتزام بتفعيل التدابير الرامية لدعم استقرار الموجودات الخارجية، ويتعلق الأمر بتقوية الآليات الموجهة لدعم التصدير والمقاولات المصدرة خاصة برنامج عقود تنمية الصادرات، فضلا عن تعزيز آليات المواكبة على مستوى التمويل والولوج إلى الأسواق الخارجية، العربية والإفريقية منها بالخصوص.

كما ينبغي في المقابل، مواصلة التدابير الرامية لمحاربة إغراق الأسواق المغربية والتهريب والتصريحات الجمركية الناقصة، موازاة مع الحرص على تطبيق معايير الجودة والسلامة للسلع المستوردة. وينبغي كذلك، مواصلة تعبئة التمويلات الخارجية، خاصة الهبات الممنوحة لبلادنا من قبل بعض دول الخليج الشقيقة.

كما أهيب بكم أن تحرصوا، كلما أمكن، على تقليص المحتوى من العملة الصعبة في المشاريع الاستثمارية للدولة والمشتريات العمومية، وإعطاء الأفضلية، في إطار احترام شروط المنافسة والجودة والالتزامات الدولية لبلادنا، للإنتاج المحلي.

ووفق نفس المنظور، ينبغي استحضار روح التعبئة والالتزام والتضامن التي مكنتنا من التحكم في عجز الميزانية، من أجل مواصلة اليقظة والتتبع الدقيق لوضعية المالية العمومية والعمل، في إطار ما تقتضيه المسؤولية الجماعية والمتضامنة لمكونات الحكومة، على اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان استقرار التوازنات المالية.

وعلى هذا الأساس، يجب أن تخضع مقترحاتكم في إطار تحضير مشروع قانون المالية لسنة 2015، للتوجهات الأساسية التالية :

1. **مواصلة ضبط نفقات السير العادي للإدارة وحصرها في الحد الأدنى الضروري** من خلال :

- التقيد بمبدأ الاستغلال المشترك والمتضامن بين القطاعات للإمكانيات المتوفرة، مع تفعيل آلية تكتل المشتريات التي نص عيها المرسوم الجديد للصفقات.

- الانخراط في تفعيل برنامج النجاعة الطاقية واستعمال الطاقات البديلة وضبط استهلاك الماء والكهرباء بالإدارات والمؤسسات العمومية وتعميم استعمال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض وتجنب ري المساحات الخضراء بالماء الصالح للشرب.

- إخضاع عمليات اقتناء وكراء السيارات للترخيص المسبق لرئيس الحكومة، بناء على رأي لجنة مكونة من ممثلي رئيس الحكومة ووزارة الاقتصاد والمالية والقطاع المعني.

- مواصلة الالتزام بتقليص النفقات المتعلقة بالبنايات والمساكن والكراءات الإدارية.

- مواصلة عقلنة المهام بالخارج وحصر مصاريفها في الحد الأدنى الضروري، لما يضمن التمثيل الرسمي لبلادنا في مختلف المنتديات والمؤتمرات الدولية والاقتصاد في نفقات النقل المرتبطة بهذه المهام.

2. **ترشيد نفقات الاستثمار وربطها بقدرة الإنجاز وبتحقيق النتائج** عبر:

- تأسيس اقتراحاتكم بخصوص نفقات الاستثمار على التقييم الموضوعي للمدة الزمنية التي تتطلبها المشاريع والبرامج ومدى جاهزيتها للإنجاز، وكلفتها، والأهداف المتوخاة منها، والقدرة على إنجازها، ومدى انسجامها مع الأولويات المسطرة للعمل الحكومي برسم قانون المالية لسنة 2015.

- ضرورة الالتزام بتسريع وتيرة إنجاز ميزانية الاستثمار بتعاون مع المصالح المختصة بوزارة الاقتصاد والمالية، مع إعطاء الأولوية من جهة لتصفية الاعتمادات المرحلة المرتبطة بالمشاريع التي توجد في طور الإنجاز، ومن جهة أخرى للمشاريع موضوع اتفاقيات موقعة وطنيا ودوليا، وذلك في أفق تفعيل مقتضيات مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية المتعلقة بتحديد سقف للاعتمادات المرحلة.

- وجوب التزام الآمرين بالصرف بالمقتضيات الدستورية والقانونية المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة والحرص على إحداث المرافق والتجهيزات العمومية على المواقع التي ترد بتصاميم التهيئة والتجنب التام للاعتداء المادي على عقارات الأغيار والتقيد بالتسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار المخصص للمرافق والتجهيزات العمومية، قبل الشروع في إنجاز المشاريع، في احترام تام للمقتضيات القانونية ذات الصلة.

- الحرص على ترشيد النفقات المتعلقة بالدراسات وربطها بالأهداف والنتائج المتوخاة منها، والحرص على تفعيل وتثمين الدراسات المنجزة والاستفادة المتبادلة بين مختلف القطاعات في المجالات ذات التدخل المشترك، وإخضاعها للترخيص المسبق لرئيس الحكومة، بناء على رأي لجنة مكونة من ممثلي رئيس الحكومة ووزارة الاقتصاد والمالية والقطاع المعني.

- حصر النفقات المشتركة فيما لا يمكن تخصيصه بطريقة مباشرة لقطاع وزاري معين وذلك في أفق تفعيل مقتضيات مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية المتعلقة بهذه النفقات.

- التقيد بعدم برمجة نفقات التسيير في ميزانية الاستثمار الخاصة بقطاعكم.

3. **ضبط كتلة الأجور**، من خلال :

- ضبط توقعات نفقات الموظفين الخاصة بقطاعكم، بالتعاون مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية من خلال إيفائها بالمعطيات الضرورية (أعداد الموظفين المعنيين بالترقية في الرتبة والدرجة، أعداد الموظفين الذين سيحالون على التقاعد،...)، وذلك في أفق تفعيل مقتضيات مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية بإلغاء الطابع التقديري لهذه النفقات وحصرها في الغلاف المالي المرخص به في إطار قانون المالية، على غرار باقي النفقات.

- حصر مقترحاتكم بشأن المناصب المالية في الحد الأدنى الضروري لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مع العمل على تفعيل آلية إعادة الانتشار لتعبئة الفرص المتاحة بهدف تغطية العجز الفعلي على المستوى المجالي أو القطاعي.

- التقيد بعدم برمجة نفقات الموظفين في ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لقطاعكم.

وانطلاقا من التوجيهات الواردة أعلاه والأولويات المسطرة لمشروع قانون المالية لسنة 2015 والإمكانيات المتاحة ونسبة العجز المحددة، فإنه تم تحديد الأغلفة المالية القصوى المتعلقة بقطاعكم، والتي تهم نفقات المعدات والنفقات المختلفة ونفقات الاستثمار كما هو مفصل في الوثيقة المرفقة.

لذا، فالمرجو منكم إرسال مقترحاتكم في هذا الشأن إلى مديرية الميزانية قبل تاريخ 31 غشت 2014 على أقصى تقدير.

كما تجدون رفقته، الجدول الزمني للاجتماعات المزمع عقدها بمديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، قصد تحديد التوزيع النهائي للأغلفة المالية المذكورة التي سيتم إدراجها في مشروع قانون المالية لسنة 2015.

وكما لا يخفي عليكم، فإن البعد الجهوي يحظى باهتمام خاص في السياسة التنموية لبلادنا. وعلى هذا الأساس، يتعين استحضار هذا البعد في توزيع البرامج الاستثمارية والأغلفة المالية المقترح رصدها لهذه الغاية وإرفاق مقترحاتكم ببيانات تحدد التوزيع الجهوي مع الحرص على التمييز بين المشاريع الجديدة، وتلك التي هي في طور الإنجاز، أو التي سيتم الانتهاء من إنجازها.

ومن جهة أخرى، وتأكيدا لالتزام الحكومة بتعزيز شفافية المالية العمومية وتمكين المواطنين من التفاعل مع مقتضيات مشروع قانون المالية لسنة 2015، أهيب بكافة القطاعات الوزارية والمؤسسات العمل على إيفاء مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، بمذكرات تتضمن المعطيات الخاصة بالبرامج والمشاريع المبرمجة في إطار مشاريع ميزانياتها لسنة 2015 وفق الأولويات المسطرة أعلاه، بلغة تمكن من تحسين مقروئية التقارير المرافقة لمشروع قانون المالية.

كما أطلب منكم إصدار التعليمات اللازمة إلى مصالحكم المختصة من أجل التتبع المنتظم لتنفيذ البرامج التي تكون موضوع تمويل خارجي وخاصة الهبات الممنوحة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي، والعمل على توفير أحسن الظروف لتمكين بلادنا من استيفاء التمويلات المتفق عليها، لما لذلك من أثر إيجابي على خزينة الدولة.

وأود في الأخير، أن ألفت انتباهكم إلى الضرورة الملحة للتقيد بالآجال المذكورة أعلاه حتى يتسنى إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015 وتقديمه للبرلمان داخل الآجال القانونية.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والســـــلام.